

د. وحيد بن حمزة عبد الله هاشم

الحقيقة الواقعية في كلمة خادم الحرمين الشريفين



الفتنة العالمية الكبرى عام 2001م وحتى اليوم.. هذا ما تلمسه في كل من لديه القدرة المعرفية لاستنباط الآيات ووسائل التعامل مع القضايا والتحديات التي تواجه العالم كله، وبالطبع مع ما يصحبها من ملفات وفروع ملفات وفروع أخرى في المسارات، فحكمة قيادة الملكة السياسية ممثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خصوصاً في التعامل مع الأحداث الخارجية لا تقل عن اتزانها الدبلوماسي في التفاعل مع الأحداث الإقليمية والدولية الجسمان بمواجهتها بحزم وتعاون مع المجتمع الدولي.

الإنسان كما أشار الملك عبدالله لا يقل أهمية عن الإنسان الآخر في أي مكان من العالم، وبهدف الحياة بأمن وسلام واستقرار ليس له إلا منطق الأخوة والتعايش مع الإنسان الآخر. التفريط في حقوق الغير واقع ضر بحق الجميع، لهذا فإن تأكيد الملك عبدالله على ضرورة عدم التفريط في حقوق الآخرين لدلالته وأوضحت على أهميةاحترام الحق والحقائق والحقوق من أجل القضاء على مصادر وواقع التضليل والتحسّب والتشدد.

لهذا أكد الملك عبدالله على ضرورة عدم المضي قدماً من قبل البعض في التفريط في حقوق الآخرين فما ي Rossi العالم منذ فجر التاريخ سببوا الخلق والكره والتطرف والتشدد، وبالطبع تحلى البعض من البشر عن مبادئ وتعاليم الأديان السمائية. من هنا فإن الحوار كما أشار الملك عبدالله بين الأديان واتباع الأديان من قيمها وملاء ومقتنين لكتلتين يواجه القيم الإنسانية السمائية في العالم تحمل محل المبادئ الهدامة والمعتقدات المترددة والأخلاقيات المخطوبة. واقع التاريخ وحقائقه تؤكد ببرهنها أن تركيز الشعوب على نقاط الخلاف بين أتباع الأديان قاد إلى التعرص والصراع، والأخير ساهم في ارتکاب العنف ونشوب الحروب. وهذا هو الإرهاب بكلفة

الحق والحقيقة لا يمكن لإنسان مهما كان وإلياً كان أن يتذكرها أو يخفيفها لفترة طويلة من الزمن، تاهيلك عن إخفائها أحد الدهر عن البشر فالحق يطوي ولا يعلى عليه، والحقيقة ظهر للعيان والجميع وإن طال الزن.. أما الواقع فلا يمكن أن يرفضه أو يتغاضى عنه أو يهمشه بشن، فكيف من يحاول تغييره بالتشويه أو التبيح أو التلقيح.

كثيرة هي الحقائق التي تؤكد المضامين الدينية والسياسية والأمنية والأخلاقية التي احتوتها كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- في الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، وندرة من القادة في العالم برمتهم من يقدّرنه الحديث للعالم وشعوره بصدق عن الحق، وجرأة عن القافية والواقع، أو من لديهم الجلد صراحة للإعلان أمام العالم كله للآسياد والرئيسة دوره ووقع المجتمع الدولي فريسة سهلة للظرف والعفن والإرهاب، بل ولذا انجر البعض من المخالفين والمستثنين والمتخصصين والمتشددين في الأديان وراء موقف الرفض القاطع والتعالي الأعمى والتشدد الأهوج في محاولات عقيمة لنشر الضغينة والحق والكره والفتنة بين الأديان السمائية وبالتالي بين الشعوب.

شمولية الطرح اتضحت في كلمة الملك عبدالله بمعان إنسانية واقية وأصحة ودقة يستتبع منها المستكمم لروافد عدة من الدقة في المهد والنيل في المقصد والعمق في الرؤية والوضوح في المتنق. انفرد الكلمة بمفرداتها العميقه.. لا تنخر وحسب برسالة دينية وسياسية وحضاروية وثقافية قيمة وإنسانية في ذات الوقت، لكنها تتبع بغاياتها الأخلاقية المتعددة وأهدافها السليمة النبيلة. ولعل منطق الملك عبدالله في تلك الكلمة الضافية لا يقل أهمية ولا عمقاً عن منطقه الموضوعي في التعامل مع مجمل التطورات المحلية والإقليمية والدولية منذ اندلاع فتنة القرن الواحد والعشرين أو

أوجهه الفيبيحة يكتشر عن أنيابه ليهدد العالم كله بعد أن فقد البعض مبادئ وأخلاقيات وقيم التسامح ورفضوا الحوار والتفاهم بمنطق عاقل وحكيم وبأساليب إنسانية متعددة. لحمل ما ورد من نقاط فيإن الملكة تدرك تمام الإدراك بل وتؤمن بأن شعوب العالم كلها لها الحق كل الحق في ممارسة شعائر أديانها براعة وأمن واستقرار بغية تحقيق التعايش السلمي مع بعضها البعض.

من هنا فإن الملكة تعيد مرة أخرى لذكر المجتمع الدولي بمسؤولياته وواجباته جناء القضايا الإقليمية والدولية المعاقة والصراعات البينية المستمرة بين الدول والشعوب التي غلبت على أمرها بقوة السلاح وبمنطق القوة والاضطهاد وأفرقت في دولات العنف التي يدورها أغرق المجتمع الدولي في آتون العنف والحرب والحرسوب وأحضان الإرهاب وتنظيماته.. محصلة ومجمل القول إنه لا يمكن للخلق حاقد أن يجزم عن التقيين بين ما هو حق وواجب ومشروع.. وبين ما هو باطل وظلم وجاشر. الوضع الإنساني والأمني الدولي المتدهور برمته لا محالة نتيجة لغياب الحوار والتسامح والتعايش السلمي الذي يدوره يغضي إلى المزيد من سوء الفهم والعنف والصراع والحرسوب والإرهاب.. لتلك الأسباب ذكرت كلمة الملك عبدالله جميع القوى النافذة المحبة للسلام والأمن في المجتمع الدولي ضرورة تكوين لجنة عالمية تحمل مسؤولية الحوارات العالمية على كافة المستويات الإنسانية المؤسساتية للتصدي بحزم لكل من يهدد الأمن والسلام والاستقرار العالمي.